

## كلمة المكتب التنفيذي بمناسبة فاتح ماي 2007

بسم الله الرحمن الرحيم

أيتها العاملات المناضلات  
أيها العمال المناضلون!

اليوم فاتح ماي 2007، تنطلق فيه كافة الأصوات والشعارات لترسم أمام الجميع عدة دلالات، ليست احتفالية، ليست اعتباطية، ليست للتهريج، ليست للمزايدة، ولكنها عناوين انخراط فعلي في إعطاء الملامح الحقيقية للوضع الاجتماعي، والاقتصادي والسياسي في بلادنا. وعلى الذين يلتقطون الصوت والصورة أن يكونوا جادين في التعامل والتفاعل مع تنوع آليات تبليغنا لرسائلنا الملحة لرفع المعاناة عن شعبنا بالتخطيط المحكم المتواصل، بالإرادة القوية الواضحة بالعزم والصبر من أجل خلق مناخ شفاف، وحاسم لتوليد الثقة والمصادقية، وإشاعة روح التضامن والتكافل بين مختلف الفاعلين، بين عموم الطبقات من أجل مغرب كامل التأهيل، لمعاركة الصعاب وتخطي العقبات بوثبات مضبوطة، ومتوالية ومحسوبة الخطى بزمانها وأبعادها.

وتعتبر بظاهرة فاتح ماي، ترجمة ميدانية لكل المواقف التي عبرنا عنها في دفاعاتنا، في مذكراتنا، في تصريحاتنا في تجمعاتنا وبمختلف المناسبات. ونحن من خلالها نؤكد وبإصرار- وليس العناد ضرورة - إعطاء المدلول المنهجي الحقيقي لمبادرة التنمية البشرية التي قادها دلاله الملك محمد السادس نصره الله، لتكون بالفعل إستراتيجية حقيقية لمحاربة الفقر، نعم لقد تمت حملات ضد المدن الصفيحية وهي لازالت مستمرة عن طريق فتح مجالات واسعة لتشجيع تحصيل السكن الاجتماعي. نعم لقد تم الأخذ بالتغطية الصحية الإجبارية للعديد من فئات الشغالين الذين يعملون في القطاعات المهيكلة أو غير المهيكلة. نعم لقد تم ضبط العلاقات القانونية في القطاعات الخاصة بمدونة للشغل. نعم لقد تم ترشيد النفقات ومحاربة التهرب الضريبي. نعم لقد تم الإلزام على التصريح بالامتلاكات والتصدي لممارسات تبييض الأموال. وأخيرا نعم قمنا بالإلصاف والمصالحة... هذه خطوات ايجابية في طريق التصحيح والإصلاح، ولكننا نعتبرها فقط إحياء بالتغيير الذي ننشده لأننا في حاجة ماسة إلى مشروع اجتماعي، واقتصادي من أجل تعبئة شاملة، من أجل خلق وعي جديد مليء بالثقة والمسؤولية والمواطنة.

إننا لسنا في حاجة إلى إجراءات حكومية مستقلة، ولكننا في حاجة إلى شعب تتاح له كل الظروف من أجل أن يكون مسؤولا. وهذا لا يتأتى إلا بتقوية الأحزاب السياسية ذات الأهداف المتجذرة والمسؤولة وبتشجيع الحركة النقابية على أن تكون شريكة في كل المخططات التنموية. وبإعطاء فضاءات المجتمع المدني ووظائفه الحقيقية، ليق الإيجابية لا أن يكون وسيلة للمشاغبة على الأحزاب والنقابات والمزايدة عليها من أجل إضعافها ومحاوله الترصد بها. إن هذا لا يتأتى إلا في إطار تربية ديمقراطية حقيقية، هذه التربية التي يمكن أن تكون فاعلة إلا عن طريق تأسيس ديناميكي للحركة الديمقراطية المتطورة والمعبرة.

أيتها المناضلات ! أيها المناضلون !

إن الحوار الاجتماعي الذي نعمل على بلورته هو الذي يعكس المدلول الحقيقي للمشاركة. هذه الشراكة التي هي التزام دائم بالمساهمة المسؤولة من أجل الحفاظ على رصيد الشغل، وعلى المقاولات وعلى مصير المقاولات وعلى جودة الإنتاج وعلى سمعة الإنتاج لضمان ثقة السوق المحلية والدولية. وهذا لن يتأتى إلا في إطار حوار اجتماعي مؤسسي مركزي وجهوي وإقليمي، ولن يكون فاعلا إلا إذا استقر الوضع النقابي في إطار الثقة من طرف الجميع في الفصل النقابي عن طريق الحد من المساس بحرية العمل النقابي وبمصادقة الحكومة المغربية على الاتفاقية رقم 87 وبالاتفاق النهائي حول منهجيات التسريح وإحداث محاكم اجتماعية، وبمنح سلطات تنفيذية لمفتشيات الشغل. كذلك الحد ذلك أيضا إلا بإصدار قانون تنظيمي للنقابات، وبتنظيم أساليب المفاوضة والاحتجاج. كذلك الحد من السوق السوداء في العمل النقابي.

وفي الوقت الذي نبارك فيه إحداث تعويض عن فقدان الشغل ولمدة ستة أشهر، ثم القيام بإعادة التكوين في حالة تعذر الحصول على الشغل، فإننا نعتبر أن ضمانات الشغل في سياقها المادي هي التي تشكل البعد الأمثل للاستقرار الاجتماعي، والاقتصادي، إضافة إلى الرغبة الأكيدة في جعل السياسات المالية هي نتيجة وليست غاية لتحريك آليات الاقتصاد الوطني وحماية المجتمع وبذلك نضمن حسن التدبير ووفرة المردود المالي.

وكذلك الأمر في قبول الحكومة بمبدأ تطبيق السلم المتحرك في الأجور عن طريق المطابقة مع الرقم الاستدلالي للمواد، ونسب التضخم. فهذا مطلب لنا منذ الستينات أي منذ المراحل الأولى لتأسيس الأجور، ولكننا اليوم وبعد أربعين سنة حدث تفاوت خطير بين الأجور والأسعار من جهة وبين الأجور الكبرى والصغرى من جهة أخرى، وعلينا مطابقة الأجور مع تحولات السوق في زمانها وضرورتها، ثم بعد ذلك تأتي مرحلة تطبيق السلم المتحرك للأجور.

وفيما يتعلق بالقطاع الخاص، فإننا نؤكد على ضرورة رفع الحد الأدنى للأجر، لأنه حتمية تفرضها ظروف العيش ومتطلبات الحياة ليس فيها مزايدة ولا تعويق للاستثمارات الداخلية والخارجية، لأن الملاءمة الاجتماعية والاقتصادية للأجور هي قرارات المكتب الدولي للشغل، وكذلك المنظمات القارية بمختلف توجهاتها، بل أصبحت تعلن الحرب على الدول التي لا تحترم المعايير الاقتصادية والاجتماعية كالحرب المعلنة على الإختلالات المتعلقة بحقوق الإنسان.

وفي نفس السياق نبارك للحكومة إعلانها عن ترسيم وتطبيق الحد الأدنى للأجر بالنسبة لعمال وعاملات التعاون الوطني وتثيير الانتباه إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار نوعية عمل هؤلاء العمال والعاملات.

وفي مجال القانون الجديد للوظيفة العمومية فإننا نرفض رفضا قاطعا المساس بمقاييس الأقدمية والشهادات المحصل عليها ونطالب برفع نسب الترقى وضمان الحد الزمني الأقصى لتحصيل الترقية الداخلية.

وإذا كان التقاعد هو رصيد الحياة بالنسبة للشغالين وهو يشكل البعد الأخلاقي للدولة والمجتمع في رعاية كل الذين قدموا حياتهم لخدمة بلدهم. فإنه من حقهم على هذا البلد أن تكون صياغة الإصلاحات هي مكافأة وليست عقابا. وإلا شجعنا على الرشوة والمحسوبية من أجل ضمان استمرار العيش بطرق مغلوشة ومشبوهة.

أيها الأخوة ! أيتها الأخوات !

إن مظاهر الفقر أصبحت تتوسع في ظل نظام اقتصادي لا يقوم على خدمة الطبقات المتوسطة وتوسيعها، بل يكرس قيام طبقة تملك كل شيء، وطبقة لا تملك أي شيء ومن أجل أن نتحكم في الصيرورة الاقتصادية للمجتمع ولا بد من سن سياسة مبرمجة وهادفة ومتطورة في إطار عدالة اقتصادية واجتماعية. ونعتبر أن هذا التوجه هو التصدي الحقيقي للتطرف والإرهاب الذي نؤكد بهذه المناسبة استنكارنا لممارسة اديولوجية اليأس والتئيس، ونعتبر أنه لا يمكن الجمع مطلقا بين الإيمان الحقيقي واليأس..وعلى الشباب المعوز الفقير المطرود أن يتسلح بالإيمان والأمل و النضال داخل المؤسسات السياسية والجمعوية من أجل الدفاع عن حقوقه مع أمته وشعبه لا أن يتسلح ضدها. فنحن جميعا في معركة واحدة هي معركة التقدم والرقى، والدفاع من أجل التضامن والتكافل والعدل. نحن ضد الموت بالأحزمة وقوارب الموت، و ضد مختلف أنواع الانتحار، لأن شبابنا هو المستقبل، وعليه أن يدرك أنه هو صانع المستقبل وليس عالة على الحاضر.

أيها المناضلون ! أيتها المناضلات !

إننا مع الوحدة الترابية لصحرائنا ولن نرضى أبدا أن في نسلم حبة رمل من أرضنا، ولقد أقسمنا على ذلك جميعا ملكا وحكومة وشعبا. ومشروع الحكم الذاتي الذي أعلن عنه جلالة الملك محمد السادس نصره الله ما هو إلا تنويج للبعد الديمقراطي الذي يقوده جلالته. وما هو إلا حل لعودة مواطنينا الصحراويين المغرر بهم من طرف الجزائر التي افتعلت مشكلة الصحراء لقضاء مآربها الإستراتيجية في المنطقة. ومرة أخرى ندعو الجزائر إلى اعتبار أن إستراتيجية المغرب الكبير هي الضمانة الحقيقية لنهضة شعوب المنطقة، وحمايتهم من كل احتواء أجنبي وهو التحدي الكبير للنهوض اقتصاديا واجتماعيا بشعوب المنطقة.

وبهذه المناسبة نحیی شعبنا الصامد في الصحراء المسترجعة ونشد بيدنا على ضباط وجنود القوات المسلحة الملكية المغاوير الذين يحمون الثغور بدمائهم واستماتتهم.

إن المشكل الفلسطيني أصبح يتأكد معه أنه مشكل كل العرب والمسلمين، وأن العدو الصهيوني ما هو إلا أداة في يد الإمبريالية العالمية، وهو تحالف بين الحركة الصهيونية والصليبية المتطرفة. ولقد آن الأوان لنفهم جميعا بعد غزو العراق وتدمير لبنان، وتحذير مصر، وتقسيم السودان، واستهداف سوريا، وإقامة القواعد العسكرية في دول الخليج، والعمل على الحد من تطور إيران. ولذلك فمن الضروري الأخذ في الاعتبار أن الحل الفلسطيني لم يعد لذاته، وإنما أصبح مرهونا بمطامح أوسع وأشمل، ولا ينبغي تحديه أو الوقوف أمامه في غياب هذه المعطيات. وإنما نعلق آمالا كبيرة على الصمود الفلسطيني وعلى روعة أداء المقاومة العراقية واللبنانية. ومن أجل ضمان الانتصار في هذه المواجهة الحاسمة لابد من دعم الجميع ومساندة الجميع.

فتحية صادقة ودعما متواصلا للمقاومة بجميع أشكالها ومحطاتها ضد هذا البطش والطاغوت.

أيها المناضلون ! أيتها المناضلات !

هنيئا لنا جميعا بهذا اليوم العظيم.... هنيئا لنا و لكم بتنظيمكم الإتحاد العام للشغالين بالمغرب وإنا على العهد باقون...وما ضاع حق وراءه طالب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته